



كلمة السيد الوزير في افتتاح ورشة
"أية شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص"
الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- سان بترسبورغ 4 نونبر 2015-

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد ،
حضرات السيدات والسادة،

بكثير من الاعتراز والتقدير يسعدني بداية أن أرحب بضيوفنا الأعزاء
معربا لكم عن بالغ سروري بافتتاح أشغال هذا الملتقى العلمي الهام الذي
تشارك في فعالياته هذه الصفوة من الخبراء الوطنيين والدوليين والمسؤولين
والمهتمين والتي ستنكب على التأمل والتفكير في موضوع مهم جدا وهو
" الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومحاربة الفساد" .

وبهذه المناسبة أود أن أشكر دولة روسيا وأهنتها هلى حسن تنظيم
الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
الفساد، كما أود أنوه بمبادرات التعاون الجاد والدائم التي تجمع المملكة
المغربية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات والتي نسعى من
خلالها إلى توطيد وتدعيم قيم تقاسم التجارب الناجحة في مختلف
المجالات التي تجمعنا سيما في مجال مكافحة الفساد.

كما أشكر أيضا كل من السيدو....على مساهمتهم الفعلية في
هذه التظاهرة والتي تدرج في إطار تبادل الخبرات الدولية التي راكمت
رصيدا متميزا.

إن هذه الورشة التي ننظمها اليوم نعتبرها حلقة أساسية و
محطة حقيقية نسائل من خلالها أحد المسارات الإصلاحية والتحديثية

التي انخرطت فيها بلداننا من أجل إقرار تنمية شاملة تضمن رفاهية شعوبنا وتحفظ كرامتهم في ظل شروط دولية ووطنية تطبعها حدة التنافس بين المنظومات الاقتصادية ، وفرصة لتعزيز نزاهة القطاعين العام و الخاص وتكريس شفائيتهما لضمان مساهمتهما الفاعلة في برامج التنمية.

حضرات السيدات والسادة

لقد انخرط المغرب منذ عدة سنوات في مشاريع الإصلاح ولقد توجت بالمصادقة على دستور يوليو 2011 والذي سعى إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية وتعزيز وثيرة النمو والحد من الفقر وتعزيز الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

واستكمالاً للتنزيل الفعلي لمقتضيات هذا الدستور ومتابعة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، وتوطيد النموذج الاقتصادي المغربي المبني على تحفيز النمو وخلق الثروة والتوزيع العادل لها بين كافة المواطنين على مستوى التراب الوطني، فإن الحكومة عملت على ترسيخ الثقة في الاقتصاد الوطني لدى كافة الفاعلين.

ولقد سعت إلى تكريس هذه الثقة عبر ابتداع آليات مناسبة لتحقيق الاستثمارات التشاركية تكون فيها الدولة بمثابة المشارك والمحفز الباعث على الثقة والانفتاح، وتوفير الشروط الكفيلة بنجاح الإصلاحات ذات الصلة بمناخ الأعمال وفق سياسة إرادية تقوم خاصة على إصلاح العدالة وتحسين أداء الإدارة العمومية وحكامة المالية العمومية.

إن تكثيف الجهود من أجل تلبية أفضل لتطلعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين فيما يخص الحصول على خدمات العامة ذات

جودة و تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني جعلت بلادنا كغيرها من دول المعمور تعتمد مقارنة أثبتت نجاحها في كثير من التجارب العالمية والتي سيتم عرض أمثلة عن بعضها اليوم.

وتتمثل هذه المقاربة في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوصفها إطارا منهجيا للتدبير يروم إحداث تغييرات داخل نظم عمل المؤسسات وإرساء علاقات الثقة بين القطاعين العام والخاص كمنطلق لضمان دور فاعل للقطاع الخاص في دينامية التنمية بمختلف أبعادها.

حضرات السيدات والسادة

لقد أوضحت الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالمغرب سياسة عمومية لتمويل التنمية المستدامة ودعامة أساسية للحكومة التشاركية بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفق منظور ينبنى على نسج شراكات مع الفاعلين الخواص ويجعل منها رافعة لمرافقة الاوراش التنموية الكبرى والاستراتيجيات القطاعية ذات الأولوية كمخطط المغرب الأخضر والإستراتيجية الوطنية للطاقة ورؤية 2020 في مجال السياحة...إلخ.

وفي هذا الإطار ومن أجل أغناء المنظومة القانونية تم إصدار القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لكي يؤطر هذه الممارسة وكذلك لتسريع الاستثمارات العمومية في مختلف المجالات أخذا بعين الاعتبار لمختلف الممارسات الفضلى الدولية.

إن اللجوء إلى هذه الشراكة مكن من :

- الاستفادة من القدرات الابتكارية للقطاع الخاص ومن ضمان توفير

الخدمات بصفة تعاقدية وتقديمه في الآجال وبالجودة المتوخاة ،

- تعزيز توفير خدمات والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ذات جودة عالية وبأقل تكلفة، وكل ذلك تحت مسؤولية الدولة.

- تقاسم المخاطر المرتبطة بالخدمات مابين القطاعين العام والخاص وتطوير ممارسة مراقبة حسن أداء الخدمات المقدمة داخل الإدارات العمومية.

وفي ذات السياق وتكريسا لهذا التوجه تم تحسين مناخ الأعمال من خلال تنفيذ الإصلاحات التي حددتها اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال، التي يرأسها السيد رئيس الحكومة، والتي تعتبر نموذج للمشاركة بين القطاعين العام والخاص .

لقد كان لجهود مواكبة إنعاش الاستثمارات الخاصة، وتنمية روح المقاولة عن طريق تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتحديث الترسانة القانونية للأعمال نتائج الجيدة المسجلة، وتكريسا لها واصلت الحكومة مسار تحديث الإطار القانوني لمناخ الأعمال من خلال :

1. مراجعة ميثاق الاستثمار الذي يشكل أحد الأوراش المدرجة في إطار أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، ويرمي هذا الاصطلاح إلى وضع نظام تحفيزي جديد متجانس للاستثمار وذلك لتعزيز جاذبية وتنافسية المغرب لمواجهة المنافسة الدولية.

2. إصلاح الإطار المؤسسي المنظم للطلبات العمومية بإحداث اللجنة الوطنية للصفقات العمومية التي حلت محل لجنة الصفقات العمومية و تم تعزيز صلاحيتها بهدف الولوج الحر إلى الطلبات العمومية وضمان شفافية المساطر، و أصبحت تتولى مهام الاستشارة ودراسة الشكايات الواردة عليها من طرف المتنافسين أو

أصحاب الصفقات وتتوفر على جهاز إداري مختص يضم أشخاص متميزين بكفاءتهم في هذا المجال وكذا ممثلين عن الجمعيات الأكثر. 3. استكمال إصلاح منظومة الصفقات العمومية وذلك سيرا على نهج مواكبة الإصلاحات الكبرى التي يعرفها المجال الاقتصادي والمالي وأيضا بالنظر للرهان المالي الكبير الذي تمثله الصفقات العمومية بين النفقات العمومية وإنجاز المشاريع العمومية.

حضرات السيدات والسادة

إننا واعون بحجم الصعوبات والعوائق التي قد تقف أمام اعتماد هذا النوع من المقاربات أي الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وما قد ينتج عنه من ممارسات فاسدة ، غير أنه على الرغم من هذه الصعوبات التي يمكن أن تثار ، فقد تمكنت عدد من التجارب أن تقطع أشواطاً مهمة فيما يخص استثمار إمكانياتها ، مما يجعلنا اليوم نتساءل عن الممارسات الفضلى التي يمكن تعميمها من خلال تكييفها مع مختلف السياقات ، و عما تفتحه من آفاق وما تتيحه من إمكانيات للتطور النوعي لتدبيرنا العمومي الراهن.

تلك إذن بعض الأسئلة والقضايا التي نعتقد أنها ستثار ضمن فعاليات هذا اللقاء الهام، نتمنى أن تشكل إسهاماتكم الفكرية ومداوماتكم العلمية بشأنها دعماً حقيقياً لمختلف الجهود والمبادرات التي أطلقتها بلداننا في إطار مسلسل الإصلاح وتحديث التدبير ودعم أسس الحكامة تمكننا من الخروج بتوصيات عملية وناجحة.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أجدد الترحيب مرة أخرى بضيوفنا متمنيا
لأشغالنا التوفيق والنجاح.

وشكراً لكم على حسن الإصغاء